السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/20/C/32

المجلس

Distr.: General
23 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة العشرون
كينغستون، جامايكا
١٤-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤

تقرير موجز من رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن أعمال المجلس خلال الدورة العشرين

١ - عُقدت الدورة العشرون لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من ١٥إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤.

أولا - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقر المجلس جدول أعماله للدورة العشرين في جلسته ١٩٣ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/20/C/1.

ثانيا - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة ١٩٣ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، انتخب المجلس السفير تومو مونتي (الكاميرون) رئيسا للمجلس في دورته العشرين. وفي وقت لاحق، وإثر مشاورات داخل المجموعات الإقليمية، انتخب المجلس كنواب للرئيس ممثلي كل من بنغلاديش (دول آسيا والمحيط الهادئ)، والجمهورية التشيكية (دول أوروبا الشرقية) وهولندا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى) والأرجنتين (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

240714 240714 14-58176 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

٤ – في الجلسة ١٩٩ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أبلغ أمين عام السلطة المجلس بأنه حتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وردت وثائق تفويض من ٣٤ عضواً من أعضاء المجلس. وأشير إلى أنه وفقا لنظام توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه في الدورة الأولى للمجلس، ستشارك إيطاليا، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، في جلسات المجلس في عام ٢٠١٤ دون أن يكون لها الحق في التصويت. وفي عام ٢٠١٥، سيأتي دور الدول الأفريقية للمشاركة في جلسات المجلس من دون أن يكون لها الحق في التصويت.

رابعا – انتخاب لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية

٥ – في الجلسة ١٩٣ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، انتخب المجلس خوان بابلو بانييغو (الأرجنتين)، وكارلوس روبرتو ليتي (البرازيل)، وميشيل ووكر (جامايكا) لملء الشواغر في اللجنة القانونية والتقنية التي خلفتها استقالة فيكتور إنريكي مارزاري (الأرجنتين)، وكيزر غونكالفيس دي سوزا (البرازيل)، ولاليتا ديفيس – ماتيس (جامايكا) على التوالي، وذلك للفترة المتبقية من ولايتهم.

خامسا – تقرير عن حالة التنقيب، وعقود الاستكشاف، والاستعراض الدوري، والنفقات العامة

٦ – في الجلسة ١٩٤ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، نظر المجلس في تقريرين (و) عن حالة التنقيب وعقود الاستكشاف (ISBA/20/C/12)، والمشاورات بشأن تنفيذ قرار الجمعية ISBA/19/A/12 المتعلق بالتكاليف العامة (ISBA/20/C/12/Add.1). وأُبلغ المجلس بأن المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية قدم تقريرين سنويين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، على التوالي، بشأن التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات في حيد جنوب وسط المحيط الهندي وفي حيد شمال وسط المحيط الهندي. وبحلول ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أبرمت السلطة ١٢ عقد استكشاف للعقيدات المتعددة الفلزات، وثلاثة عقود لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، وعقدين لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، ليصبح عدد عقود الاستكشاف الصادرة عن السلطة ١٧ عقدا. وفي الوقت نفسه، لا تزال خطتا العمل اللتان ووفق عليهما في عام ٢٠١٢ تنتظران توقيع العقود. وفيما يتعلق بالمشاورات بشأن تنفيذ قرار الجمعية المتعلق بالتكاليف العامة، لاحظ المجلس أنه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، وافقت كل من الشركة

المحدودة لتنمية الموارد في أعماق المحيطات، وشركة جي – تيك للموارد المعدنية البحرية، وشركة تونغا للتعدين البحري المحدودة، والمعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية، خطيا على تعديل عقودها القائمة لتشمل البنود القياسية المتعلقة بالتكاليف العامة؛ وكانت شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية في المحيطات، وحكومة جمهورية كوريا قد وقعت في عام ٢٠١٤ عقودا تتضمن الشروط القياسية الجديدة؛ ولا تزال المفاوضات مستمرة مع المعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار، وشركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف.

٧ - وحث وفدان السلطة على إعادة النظر في النظام المتعلق بالتنقيب لجعله أكثر جاذبية وربما أكثر إلزاماً. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن بعض المتعاقدين لم يقبلوا بعد بالبنود القياسية الجديدة المتعلقة بالنفقات العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يجد السبل التي تكفل تنفيذ قرار الجمعية بشأن النفقات العامة على قدم المساواة. وأشار وفد فرنسا إلى ''مشاورات إيجابية'' بين المعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار والأمانة، وإلى أن الترتيبات ستتخذ للتوقيع على العقود المعلقة في نهاية السنة. وتساءلت بعض الوفود عن مآل المعلومات التي تم جمعها من المتعاقدين، وشدد الأمين العام في رده على أن المعلومات الواردة من مختلف المتعاقدين لم تتبع أي معايير قياسية، وبالتالي يصعب دمجها.

سادسا - النظر في توصيات اللجنة القانونية والتقنية بشأن طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، والموافقة على تلك التوصيات

٨ - في الجلسة ١٩٩ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، نظر المجلس في سبعة تقارير، بنفس الترتيب الذي اتبعته اللجنة القانونية والتقنية، كما نظر على التوالي في توصيات اللجنة المتعلقة بطلبات الموافقة على خطط عمل للاستكشاف للفئات الرئيسية الثلاث للموارد المعدنية في قاع البحار. وهذه التقارير هي: طلب لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت مقدم من الاتحاد الروسي (ISBA/20/C/4)، طلب لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات مقدم من الشركة المحدودة لموارد قاع البحار – المملكة المتحدة (ISBA/20/C/5)، طلب مقدم من حكومة الهند (ISBA/20/C/6)، طلب لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات مقدم من الشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات (ISBA/20/C/7)، طلب لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات مقدم من المعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية (ISBA/20/C/15)، طلب لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن مقدم من شركة جزر كوك الاستثمارية (ISBA/20/C/18)، طلب

لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت مقدم من شركة التنقيب عن الموارد المعدنية (ISBA/20/C/17).

٩ - وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس على خطط العمل السبع للاستكشاف في المنطقة المذكورة آنفا، بناء على توصية اللجنة القانونية والتقنية، وطلب إلى الأمين العام أن يصدرها في شكل عقود مبرمة بين السلطة الدولية لقاع البحار وكل من مقدمي الطلبات (ISBA/20/C/24 و ISBA/20/C/25 و ISBA/20/C/26 و ISBA/20/C/27 و ISBA/20/C/28 و ISBA/20/C/29 و ISBA/20/C/30 على التوالي).

١٠ - وأثناء النظر في الطلبات، أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقدم المحرز في عملية الموافقة على خطط العمل الجديدة السبع في المنطقة. ورأى أحد الوفود أنه يمكن للجنة أن تنظر في السبل الكفيلة بمعالجة المشكلة المحتملة التي قد تطرحها الطلبات المتداخلة والتي تنجم عن عدم معرفة المنطقة التي يطلبها مقدمو الطلبات الآخرون، ولاقى هذا الرأي تأييدا من وفدين آخرين.

سابعا - تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

١١ - في الجلسات من ١٩٦ إلى ٢٠١ المعقودة في ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، نظر المجلس في التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة العشرين (ISBA/20/C/20). ويغطي التقرير أنشطة المتعاقدين، بما في ذلك حالة التنقيب وعقود الاستكشاف، والنظر في التقارير السنوية للمتعاقدين، والاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، وتمديد عقود الاستكشاف، وتنفيذ برامج التدريب وتوزيع فرص التدريب. وشمل التقرير أيضا أعمال اللجنة فيما يتعلق بطلبات الحصول على الموافقة على خطط عمل للاستكشاف في المنطقة، وإعداد مشروع النظام المتعلق بالاستغلال في المنطقة، وحالة تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون، وتضارب المصالح بالنسبة لأعضاء اللجنة، واستراتيجية السلطة المقبلة في مجال إدارة البيانات. وقدم الرئيس أيضا تقريرا عن المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة، والتي شملت تحليل المادة ١١-٢ من نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة؛ والمسائل المتصلة باحتكار الأنشطة في المنطقة، والمسائل المتصلة بتسيير أعمال المؤسسة، لا سيما التبعات القانونية والتقنية والمالية المترتبة على السلطة وعلى الدول الأطراف.

١٢ - وأثنى بعض الوفود على التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتقديم المتعاقدين لتقاريرهم السنوية، ودعوا جميع المتعاقدين إلى التقيد التام بالتزاماتهم التعاقدية، وإلى إيلاء الاهتمام، على وجه الخصوص، لما تثيره اللجنة من مسائل وما تقدمه من توصيات بشأن التقارير السنوية للمتعاقدين. وحث عدد من الوفود اللجنة على استعراض وتحديث النموذج الموصى به للتقارير السنوية، وفقا للمقتضى، آخذة في الاعتبار الزيادة المتوقعة في عقود الاستكشاف وعبء العمل الحالي للجنة والأمانة العامة. وحثت الوفود اللجنة على المضي في تقديم تقييمات كاملة قدر الإمكان عند تقييمها للتقارير السنوية للمتعاقدين وطلبات الموافقة على خطط العمل في المنطقة، آخذة في الاعتبار سرية المعلومات التي تتلقاها. وطلبت وفود عديدة إلى اللجنة أن تشير في تقريرها وتوصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بطلب لخطة عمل للاستكشاف مصحوب بشهادة تزكية، إلى ما إذا كانت الدولة المزكّية قد اعتمدت إطارا تنظيميا وطنيا يحكم خطة العمل الخاصة بالاستكشاف أو أنها تعمل على وضع هذا الإطار. واقترحت بعض الوفود أن تشجع السلطة المتعاقدين على الارتقاء بمستوى التعاون فيما بينهم عن طريق تقاسم الموارد، ويشمل ذلك جملة أمور، من بينها التوحيد، والتصنيف، والدراسات البيئية والأوقيانوغرافية، والرحلات والحملات البحرية، وحيازة البيانات الجيوفيزيائية ومعاملتها وتفسيرها، والبيانات الجيولوجية والجيوكيميائية، وتجهيز المعادن والمسائل ذات الصلة بالتكنولوجيا في هذا المجال، ونشر البحوث في المجلات التي تخضع لاستعراض الأقران، وتحليل البيانات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية.

١٣ - وعند مناقشة برامج التدريب وبناء قدرات الدول النامية، رحبت عدة وفود بقرار اللجنة تبسيط عملية اختيار المتدربين والموافقة عليهم. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لاقتراح وفد أوغندا أن تعقد السلطة حلقات عمل في الدول غير الساحلية بغية إذكاء الوعي بأعمال السلطة. وأُعرب عن التأييد أيضا لفكرة عقد حلقات عمل بشأن المسائل ذات الأولوية. وطُلب إلى اللجنة كذلك أن تتدارس السبل الكفيلة بجعل فرص التدريب تلك تراعي فعليا مصالح الدول النامية واحتياجاتها، ولا سيما الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحث عدد من الوفود المتعاقدين على أن يأخذوا في اعتبارهم الاقتراحات الواردة في التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكّية بشأن البرامج التدريبية المنظمة في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، وذلك من أجل أن يتكفلوا بتدريب حد أدنى لا يقل عن ١٠ متدربين خلال كل خمس سنوات من مدة العقود.

١٤ - وأدلى عدد من الأعضاء والمراقبين بدلوهم في المناقشة المتعلقة بتمديد عقود الاستكشاف. وأعربت وفود عديدة عن دعمها للخطة الرامية إلى صياغة مشروع إجراءات ومعايير لطلبات تمديد العقود، باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتساءلت بعض الوفود عن مدى وضوح المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بتمديد العقود. وفيما يتعلق بالنظر في طلبات تمديد العقود، أشار أحد الوفود إلى أن المتعاقد ينبغي أن يقدم إلى اللجنة معلومات كافية على النحو المبين في الفقرة ١١-٢ من البنود القياسية لعقد الاستكشاف. وشدد أحد الوفود على أنه رغم التسليم بأن عقود الاستكشاف لا تُمدد تلقائيا، فلا بد من الاعتراف بالجهود التي بذلها المتعاقدون على مدى العقد المنصرم. فتمديد العقد لا يعني بأي حال من الأحوال التفاوض بشأن عقد جديد، كما لا يعني أن المتعاقدين قد أنجزوا الأعمال التحضيرية للدخول في مرحلة الاستغلال.

١٥ - وفيما يتعلق بمشروع النظام المتعلق باستغلال المعادن في المنطقة، رحب العديد من الوفود بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في إعداد مشروع النظام وحثوها على مواصلة العمل على هذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية. وطلبت بعض الوفود إلى الأمانة أن تطلع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في السلطة على مشروع الإطار التنظيمي في أقرب وقت ممكن بعد اجتماعها الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠١٥، وأن تُنشئ آلية لتزويد اللجنة بما يرد من تعليقات مبكرة على الإطار التنظيمي. ودعت بعض الوفود اللجنة إلى تزويد جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في السلطة بتحليل وتقييم عامين لنتائج استطلاع آراء أصحاب المصلحة، مع مراعاة سرية المعلومات التي تتلقاها. وحثت بعض الوفود الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية والدول المزكية، والمتعاقدين وأصحاب المصلحة الآخرين في السلطة ممن لم يجيبوا على استطلاع الآراء هذا، على النظر في القيام بذلك على وجه السرعة. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لهولندا لتقديمها اقتراحا يقضي بإدراج تخطيط الإدارة البيئية في الإطار التنظيمي لاستغلال المعادن في المنطقة، وطلبوا إلى اللجنة أن تنظر في ذلك الاقتراح في سياق أعمالها المتعلقة بالتحضير لمشروع النظام المتعلق باستغلال المعادن في المنطقة. واقتُرح أيضا أن تعقد الأمانة حلقة عمل يفتح بابها أمام مشاركة واسعة النطاق من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بغية دعم إعداد مشروع النظام المتعلق بالاستغلال، قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين. وشُجعت السلطة أيضا على توطيد علاقات التعاون مع الشبكات العالمية للخبراء ذوي الصلة في الميادين ذات الصلة بأنشطتها، وبغرض صياغة نظام الاستغلال خاصة.

١٦ - وناقش الأعضاء أيضا مسألة ''الشفافية والانفتاح'' بوصفها عنصرا أساسيا في عمل اللجنة والسلطة ككل. وأثنت وفود عديدة على اللجنة لاتخاذها قرارا بعقد جلسة مفتوحة، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، لاستعراض حالة تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كوبيرتون. وأعربت وفود عديدة عن اهتمامها الشديد بزيادة الشفافية والحوار فيما يتصل بتطوير عمل اللجنة، وأوصت اللجنة بأن تواصل بحث سبل اتخاذ المبادرات، ومن ذلك عقد اجتماعات مفتوحة ونشر استبيانات، ولا سيما بشأن المسائل التي تهم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في السلطة بوجه عام، وذلك بهدف كفالة المشاركة الواسعة النطاق في تلك المبادرات.

١٧ - وأشادت عدة وفود بالعمل الذي تضطلع به الأمانة لوضع قاعدة عالمية لبيانات قاع البحار، وبقرار اللجنة إبقاء الموضوع الهام المتمثل في إدارة البيانات بندا منتظما في جدول أعمالها، وأيّدت التوصيات التي قدمتها اللجنة والملاحظات التي أبدتها في هذا الصدد، واقترحت في الوقت ذاته أن تتقصى الأمانة السبل البديلة لكفالة توافق قاعدة البيانات هذه مع غيرها من قواعد البيانات الدولية ذات الصلة بالموضوع. وفي إشارة إلى الطلب الذي قدمه المجلس في دورته التاسعة عشرة والذي ينص على أن تستعرض اللجنة عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب مشروع مشترك وأن تقدم توصية بهذا الشأن لينظر فيها المجلس، ذكر أحد الوفود أن على اللجنة إبقاء هذا البند في جدول أعمالها وأن تقدم تقريرا عنه إلى المجلس في دورته المقبلة.

١٨ - وأشارت بعض الوفود إلى أن المجلس قد قرر، في دورته التاسعة عشرة، أن يطلب إلى اللجنة أن تستعرض أحكام المجموعات الثلاث من الأنظمة المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف التي تتناول عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب مشروع مشترك، وأن تقدم توصية بهذا الشأن لينظر فيها المجلس. واقترحوا أن يطلب المجلس إلى اللجنة تقديم هذ التوصية لكي ينظر فيها المجلس في دورته المقبلة.

١٩ - ودارت مناقشات مستفيضة أيضا بشأن المسائل المتعلقة باحتكار مزاولة الأنشطة في المنطقة، وتسيير عمل المؤسسة، والرقابة الفعلية التي تمارسها الدولة المزكّية، وتضارب المصالح بالنسبة لأعضاء اللجنة. واقتُرح أن يقدم الأمين العام توجيهات أولية بشأن إنفاذ المواد المتعلقة بتضارب المصالح والسرية، وفقا لما تنص عليه المادة ١٣ من النظام الداخلي للجنة، لكي ينظر فيها المجلس، وأن يبقي المجلس على علم تام بأي مسائل قد تنشأ بصدد مصالح مالية محتملة لأعضاء اللجنة في أنشطة تتعلق بالاستكشاف والاستغلال في المنطقة.

٢٠ - واتخذ المجلس، في جلسته ٢٠١ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، مقرراً بشأن التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/20/C/31.

تاسعا - النظر في التعديلات التي أُدخلت على المادة ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، واعتماد تلك التعديلات

٢١ - نظر المجلس، في جلسته ١٩٨ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، في التعديلات التي أدخلت على المادة ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، حسب ما أوصت به اللجنة القانونية والتقنية. واعتمد المجلس التعديلات التي أدخلت على المادة ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، في مقرره ISBA/20/C/22.

عاشرا - النظر في التعديلات المقترح إدخالها على المادة ٢١ من نظام التّنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

٢٢ - نظر المجلس، في جلسته ١٩٨ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، في التعديلات التي أدخلت على المادة ٢١ من نظام التّنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، حسب ما أوصت به اللجنة القانونية والتقنية. وبغية مواءمة المادة المتعلقة بالاحتكار في النظام المتعلق بالعقيدات مع المادة المماثلة في النظام المتعلق بالكبريتيدات والنظام المتعلق بالقشور الغنية بالكوبالت، اتخذ المجلس المقرر ISBA/20/C/23 الذي عدل بموجبه المادة ٢١ من نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة بإدراج فقرة جديدة تلي الفقرة ٦ مباشرة، وإعادة ترقيم الفقرات من ٧ إلى ١١ من النظام وفقا لذلك.

حادي عشر - تقرير اللجنة المالية

٢٣ - نظر المجلس، في جلسته ١٩٥ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، في تقرير اللجنة المالية (ISBA/20/A/5-ISBA/20/C/19)، وأوصى جمعية السلطة بأن تعتمد ميزانية قدرها ١٥ ٧٤٣ ١٤٣ دولارا تُرصد لعمليات السلطة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. ويرد مقرر المجلس بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ والمسائل ذات الصلة في الوثيقة ISBA/20/C/21.

٢٤ - وأعرب المجلس عن تقديره لحكومات المكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية كوريا، لمساهماتها في صندوق الهبات، كما أعرب عن تقديره لحكومات اليابان والنرويج والصين لمساهماتها في الصندوق الاستئماني الطوعي.

٢٥ - وأُعرب عن التأييد لفكرة إنشاء متحف لسلطة قاع البحار. واقتُرح إبقاء الفكرة قيد الاستعراض، وأن يعدّ الأمين العام تقريرا يحدد فيه الأهداف المنشودة من إنشاء المتحف وكيفية تحقيقها، لكي ينظر فيه المجلس.

ثاني عشر - حالة التشريعات الوطنية

٢٦ - نظر المجلس، في جلسته ١٩٤ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، في تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار والمسائل ذات الصلة (ISBA/20/C/11 و Corr.1). ورحب عدد من الوفود بالتزام الأمانة بإجراء دراسة مقارنة للتشريعات الوطنية السارية، بغية استخلاص عناصر مشاركة من التشريعات الوطنية المعروضة عليها. واقترح أحد الوفود أن تُعد الأمانة وثيقة إرشادية تستمدها من المبادئ العامة المنصوص عليها في الصكوك التشريعية الدولية وأن تُصدرها قبل انعقاد الدورة المقبلة. وذكرت عدة وفود أنها بصدد وضع تشريعاتها الوطنية التي تحكم الأنشطة في المنطقة، وأنها ستواصل النظر فيها وستعتمدها.

ثالث عشر - مسائل أخرى

٢٣- ناقش المجلس اقتراحا مشتركا قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالحالة الراهنة ”للترتيب الجماعي بين المنظمات الدولية المختصة بشأن التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمناطق مختارة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في شمال شرق المحيط الأطلسي“ (ISBA/20/C/15). وأعربت الوفود عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي لأمانة السلطة الانضمام إلى هذا الترتيب الجماعي أم لا. غير أنها طلبت إلى أمانة السلطة أن تدخل في مناقشة مع أمانة لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي بهدف تقديم تقرير إلى المجلس عن هذه المسألة في عام ٢٠١٥.

رابع عشر - دورة المجلس المقبلة

٢٤ - أُعلن أن تاريخ انعقاد الدورة المقبلة سيحدد إثر صدور مقرر من المجلس بهذا الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن دور مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ سيحين عندئذ لتسمية مرشح لرئاسة المجلس في عام ٢٠١٥.